

وعند موتها من الثلثة وعلى هذا الضمارة تزوجها ثم طالت ثلثا  
فلا تزوجها ثم طالت ثلثا فكل عدل بشرط بكذا فهو حرم في ثلثه من غير  
عنف الا انه وان بشره مع اعتقوا وطوقا من الضمير في اعتقوا في  
جبرتها ولو نوي كفايته بشره ابيها سقطت الا بشره لانه لم يزلها  
بالتحريم او جعله معتق لان قال ان كنت نكحتي فانت حرة على كفايتها  
وفي ان كنت نكحتي فمهره ان نسيت في ملكه وقت الخلق عتقت  
وان نسيت من ملكه بعد ولا تعتق وتظل معلوك في حرمته على ما  
برره وانما نكاح اولاده المكنهون الا ان نكحتهم وهو ان طالت او هوان  
وهذه طلقت الا حرة وحرة في الويلين وكذا العتق والامارة  
في البيع والشراء والتزويج وغيره لانه حرمت بالباطنة دون التعديل  
في البيع والشراء والاجارة والابتعا من الضامير حال التدبير القوي  
وضرب الذكوة وما في النكاح والطلاق والمخلوع والعتق والكناس القوي  
غيره من الهبة والصدقة والقرض والاستبراء وان نوى المباشرة  
خاصة صدق ويانة لا تضاهي ولا تضاهي كعباد الذمخ والبناء والى طاعة  
والادب والاعتدال والاعارة والاستعانة وقضاء الدين وقضيت المسئلة  
والحمل الا انه لو نوى المباشرة بصدقة قضاء وديانة في المهر والقرن  
فضوح فاحراز القول حرمت والمفعول لا يحتمل ولا يرد عليه او امانة  
حتمت بالتوكيد والاعارة وكذا في ابي ابن الصديق في الكيد  
لا يحتمل الا بالمباشرة وحرم اللام على البيع كان نعتت كذا بقية

هذا هو المصنف  
في النكاح  
في المهر  
في الطلاق  
في العتق  
في البيع  
في الاجارة  
في الضمان  
في القرض  
في الهبة  
في الصدقة  
في القرض  
في الاستبراء  
في النكاح  
في المهر  
في الطلاق  
في العتق  
في البيع  
في الاجارة  
في الضمان  
في القرض  
في الهبة  
في الصدقة  
في القرض  
في الاستبراء

اختصاص الفعل بالحق في عليه بان كان باسم سواء كان ملكا او مملوكا  
الشراء والجاراة والصباغة والبناء وعلى العاين كان مقتضى قولك لا يفتق  
اختصاص بان كان ملكا سواء كان امرا او اولادا حرم على الضرب  
والاطل والشراء الرضوخ وان نوي غيره صدق في ما عليه وفي اعتق وان  
اشترته فهو حرم فعقدتها بالحق عتق وان كان المقتد بالقتل والموت  
ولو بالباطل لا يفتق وان نكحت امرأة لوطا لم يفتق ايضا الا انه روية  
عن ابو سفيان نوي غيرهما صدق ديانه لا يفتق وان قال على المشي  
انك او الكعبة لزمه حرم او عمر شي فان ركبه عليه دم ولو قال على الزوج  
او الزهراء لم يفتق او المشي الى الصفا والمروة لا يفتق مني وكذا  
لوقا على المشي الى المرحم الى المشي الى المرحم خلاها ما وفي غيره حرم ان لم  
يخرج المهر فسد بذاك يوم النحر يكون فملا يفتق خلاها المهر ولا يصوم  
فصام ساعة بنت حنيفة وان ضم صوما ويوما لا ما لم يفتق يوما واليقظ  
بجنت اذا سجد سجدة واحدة وان ضم صلوة فينفعه الا باق وان لم يفتق  
من غير ذلك فهو بغيره فلكان فطنا ففلسه وسبب ولبسهم هو هدر خلافا  
لهما وان لم يصاغ لم يفتق في ملكه وقت الخلق في بدى الا لانها خارجة  
الفقة ليس على خلافه خاصة المذهب وسعد اللؤلؤ ان حرمه في الا  
فلا وقال اصحلي مطلقا وبمقتضى ولا يجاز على الاضطرار على بساطة  
او حرم للحيث وان حالها بينا وبينه شيابه حنيفة في ايامه على هذا  
الفرق في جعل نوقه فراش فنام عليه لا يحتمل وان جعل نوقه فراش حنيفة

اختصاص الفعل بالحق في عليه بان كان باسم سواء كان ملكا او مملوكا  
الشراء والجاراة والصباغة والبناء وعلى العاين كان مقتضى قولك لا يفتق  
اختصاص بان كان ملكا سواء كان امرا او اولادا حرم على الضرب  
والاطل والشراء الرضوخ وان نوي غيره صدق في ما عليه وفي اعتق وان  
اشترته فهو حرم فعقدتها بالحق عتق وان كان المقتد بالقتل والموت  
ولو بالباطل لا يفتق وان نكحت امرأة لوطا لم يفتق ايضا الا انه روية  
عن ابو سفيان نوي غيرهما صدق ديانه لا يفتق وان قال على المشي  
انك او الكعبة لزمه حرم او عمر شي فان ركبه عليه دم ولو قال على الزوج  
او الزهراء لم يفتق او المشي الى الصفا والمروة لا يفتق مني وكذا  
لوقا على المشي الى المرحم الى المشي الى المرحم خلاها ما وفي غيره حرم ان لم  
يخرج المهر فسد بذاك يوم النحر يكون فملا يفتق خلاها المهر ولا يصوم  
فصام ساعة بنت حنيفة وان ضم صوما ويوما لا ما لم يفتق يوما واليقظ  
بجنت اذا سجد سجدة واحدة وان ضم صلوة فينفعه الا باق وان لم يفتق  
من غير ذلك فهو بغيره فلكان فطنا ففلسه وسبب ولبسهم هو هدر خلافا  
لهما وان لم يصاغ لم يفتق في ملكه وقت الخلق في بدى الا لانها خارجة  
الفقة ليس على خلافه خاصة المذهب وسعد اللؤلؤ ان حرمه في الا  
فلا وقال اصحلي مطلقا وبمقتضى ولا يجاز على الاضطرار على بساطة  
او حرم للحيث وان حالها بينا وبينه شيابه حنيفة في ايامه على هذا  
الفرق في جعل نوقه فراش فنام عليه لا يحتمل وان جعل نوقه فراش حنيفة